الأمم المتحدة

A/C.4/53/SR.3

Distr.: General

16 December 1998
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
محضر موجز للجلسة ٣
المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ماسيدو . . . . . (المكسيك)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة

البند ٨٨ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

طلبات استماع

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

١ - **الرئيس:** أعرب عن صادق تعازيه لحكومات البلدان التي منيت مؤخرا بإعصار مخرب وكذلك لأسر الضحايا، وأبدى أمله في أن يتمكن المجتمع الدولي على نحو عاجل من تقديم المساعدة إليها.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/53/23 (الأجزاء الثاني والخامس إلى التاسع)، A/AC.109/2102-2104 و 2106-2110 و 2112-2118)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة (A/53/23 (الجزء الرابع)، الفصل الثامن؛ A/52/263)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (A/53/23 (الجزء الثالث))

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/53/3 (الفصل الثامن، الفرع دال)؛ A/53/23 (الجزء الرابع)، الفصل السابع؛ A/53/130 و Corr.1؛ A/AC.109/L.1880؛ E/1998/76)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/53/262 و Add.1)

٢ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية)، مقرر اللجنة الخاصة، عرض فصول التقرير الذي خصصته اللجنة للأعمال التي أنجزتها في عام ١٩٩٨ في إطار البنود ١٨ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩، والواردة في الوثيقة A/53/23 (الأجزاء الثاني إلى التاسع). وقال إن الجزء الأول من التقرير سيُبحث مباشرة في جلسة عامة.

٣ - واستعرض المقرر أنشطة اللجنة في عام ١٩٩٨، وقدم المقترحات والتوصيات والقرارات الأساسية، التي وردت في مختلف أجزاء الوثيقة A/53/23. وأثار بصفة خاصة مسألة القضاء على المظاهر الأخيرة للاستعمار، وإيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بهدف تيسير تنفيذ الإعلان على نحو كامل وسريع وفعال، والقيام على أوسع نطاق ممكن بنشر المعلومات المتصلة بإنهاء الاستعمار وبحق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في السيطرة على مواردها الطبيعية وهو حق غير قابل للتصرف، إلى جانب حقها في بسط سلطتها على استغلال هذه الموارد فيما بعد والمحافظة على هذه السلطة.

٤ - ووضعت اللجنة أيضا توصيات بشأن القواعد والمنشآت العسكرية المقامة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي قد تشكل عقبة بالنسبة لممارسة حق سكان هذه الأقاليم في تقرير المصير. وأوصت الجمعية العامة بمطالبة الدول القائمة بالإدارة بعدم ربط هذه الأقاليم بأعمال هجومية أو بأعمال من أعمال التدخل في شؤون دول أخرى، وأكدت من جديد أن الأقاليم المستعمرة أو غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو المناطق المجاورة

لها لا يجوز لها أن تكون موضعا لإجراء التجارب النووية أو تصريف الفضلات النووية أو نشر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

٥ - وأولت اللجنة اهتماما خاصا بالمساعدة الدولية المقدمة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة. وركزت بصفة خاصة على المعونة المقدمة للأقاليم الجزرية الصغيرة، وأوصت بتعزيز الدعم الموفر بالفعل لهذه الأقاليم، وبوضع برامج للمساعدة تستهدف التعجيل بالتقدم المحرز بهذه الأقاليم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وأصرت أيضا على أن تواصل الدول القائمة بالإدارة تقديم المعلومات المتصلة بالأقاليم وفقا للفقرة هـ من المادة ٧٣ من الميثاق.

٦ - واستمرت اللجنة، في إطار ولايتها، في مراقبة الأحوال السائدة في كل إقليم. والأجزاء الرابع إلى التاسع من تقريرها تتضمن التوصيات التي قدمتها إلى الجمعية العامة بشأن كل إقليم.

٧ - ورحبت اللجنة بتطور الحالة في كاليدونيا الجديدة وبتوقيع اتفاقات نوميا في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٨. ووضعت توصيات بشأن ١٠ أقاليم صغيرة بمنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، حيث أشارت إلى مسؤوليات الدول القائمة بالإدارة، ولا سيما بشأن تنمية الأقاليم اقتصاديا واجتماعيا ومكافحة الاتجار في المخدرات وغسيل الأموال وغير ذلك من جرائم. وكذلك صاغت توصيات بشأن تطور الحالة في توكيلاو وغوام. وكررت شكرها بصفة خاصة لكاليدونيا الجديدة إزاء موقفها المثالي فيما يتصل بالتعاون مع اللجنة.

٨ - ورحب المقرر الخاص بكون المشاركة النشطة لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة في الحلقات الدراسية الإقليمية قد أتاحت توفير مزيد من المعلومات بشأن تطور الحالة في الأقاليم. وأحاطت اللجنة علما بتعليقات وملاحظات الممثلين، وقد أخذتها في الاعتبار عند وضع عدد من التوصيات التي وجهتها إلى الجمعية العامة.

٩ - وحيث أن العقد الدولي لإنهاء الاستعمار يقترب من نهايته، فإنه يجب على اللجنة الخاصة والأمم المتحدة أن تضاعفا جهودهما لتحرير العالم من الاستعمار. وتنوي اللجنة بذل كل ما في وسعها لتحقيق ذلك. وسوف تضطلع بتقييم لنتائج العقد من أجل تحسينها كلما كانت هناك ضرورة لذلك.

١٠ - وبوسع اللجنة أن تضع إجراءات ترمي إلى التشاور مع الدول القائمة بالإدارة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان والحصول على موافقتها قبل إيفاد البعثات الزائرة، وذلك في أعقاب المقترحات المقدمة في هذا الشأن، والتي نوقش بعضها بشكل غير رسمي. وقد تستطيع اللجنة أيضا أن تناقش المعونة المقدمة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما لأغراض التنمية المستدامة، أثناء الاجتماعات المشتركة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد تقوم اللجنة كذلك بتنظيم اجتماعات خاصة لدراسة بعض المسائل المتصلة بإنهاء الاستعمار مع ممثلي الدول. وقد يستحسن الاتجاه نحو نشر مؤلف عن إنهاء الاستعمار، إلى جانب مصنف يضم جميع قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن، وتخصيص موقع لذلك على شبكة "انترنت". ويمكن كذلك إدراج مقالات عن إنهاء الاستعمار في بعض منشورات الأمم المتحدة، وتنظيم لقاءات مع الصحافة، وإعداد حوافظ إعلامية للتوزيع على المدارس.

١١ - **السيد رودريغيز باريللا** (كوبا)، نائب رئيس اللجنة الخاصة، لفت الانتباه إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم لا ينكر منذ اعتماد الإعلان، فإنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي أن يضطلع به من أجل القضاء على الاستعمار. وأعلن أن بلده مستعد للقيام بكل ما في وسعه لمساعدة اللجنة في إنجاز مهمتها.

١٢ - وقد قامت اللجنة الخاصة مرات متعددة باطلاع المجتمع الدولي على المشاكل التي تواجه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي يتألف عدد كبير منها من جزر صغيرة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وهي ذات احتياجات خاصة على صعيد التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وحماية البيئة. وتوصيات اللجنة في هذا الشأن تعد تكرارا لنداءات الجمعية العامة. ومن الضروري للمجتمع الدولي أن يساعد شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على تحسين مستوى معيشتها، واستكشاف طرق جديدة تتيح لها أن تختار بحرية ما تفضله من حل. وإذا كان هناك اتجاه نحو تعزيز قدرات هذه الشعوب كيما تصبح متمتعة بالحكم الذاتي على نحو كامل، فإنه ينبغي تمكينها من الاستفادة من برامج الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة تلك البرامج الواردة في خطط عمل المؤتمرات الدولية.

١٣ - وواصلت اللجنة مشاوراتها مع ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة، التي تعد مساعدتها ضرورية لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان عام ١٩٦٠. وثمة ترحيب بتعاونها مع كاليدونيا الجديدة والبرتغال، وبتعاونها أيضا لأول مرة هذا العام مع فرنسا.

١٤ - ومن الضروري أن تتمكن اللجنة من الحصول على معلومات مباشرة بشأن تطلعات السكان، من خلال إيفاد بعثات زائرة. والحلقات الدراسية الإقليمية التي نظمت كانت بالغة النفع في هذا الشأن، حيث أتاحت للجنة أن تستبين آراء ممثلي الأقاليم والدول القائمة بالإدارة والمنظمات غير الحكومية والخبراء فيما يتصل بالمشاكل الخاصة التي تظهر في الأقاليم، ومعرفة ماهية الدور الذي ينبغي للجنة الخاصة والأمم المتحدة أن تضطلعا به، من وجهة نظر هذه الجهات، فيما يتصل بعملية إنهاء الاستعمار، ولا سيما على صعيد توفير المساعدة للشعوب المستعمرة.

١٥ - وأكد المشتركون في حلقة دراسية سبق تنظيمها في نادي (فيجي) في عام ١٩٩٨، بصفة خاصة، أنه ينبغي تهيئة حلول عملية من أجل القضاء على الاستعمار، مع إمكانية الرجوع إلى وسيط مستقل، بهدف حماية الحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، حتى في حالة اختيار هذه الأقاليم بنفسها إبرام اتفاق ارتباط حر مع دولة مستقلة أو الانضمام إلى هذه الدولة بوصفها جزءا منها. ودور الوسيط هذا هو الدور الذي ينبغي أن تضطلع به اللجنة الخاصة والأمم المتحدة ما دامت توجد أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي.

١٦ - واللجنة التي كانت تضطلع كل عام بتقييم أعمالها في التقارير التي تقدمها إلى الجمعية العامة، قد قررت أن تشرع في تقييم جديد لهذه الأعمال بغية تحسين ما لها من كفاءة في جميع المجالات التي توجد فيها ضرورة لذلك. وهذا التقييم في غاية الأهمية، وذلك في ضوء قرب نهاية العقد الدولي لإنهاء الاستعمار.

١٧ - وحث نائب رئيس اللجنة الخاصة أعضاء اللجنة الرابعة على تقبل التوصيات التي ستقدمها اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة فيما يتصل بإنهاء كافة أشكال الاستعمار، على نحو إيجابي.

١٨ - **السيدة سميث** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): أشارت إلى أن وفدها كان يقوم دائما، في البيانات التي يدلي بها أمام اللجنة، بتسليط الضوء على الجدية التي تنظر بها المملكة المتحدة إلى مسؤولياتها بشأن الأقاليم التي لا تزال تعتمد عليها. والمملكة المتحدة قد دأبت على القول بوضوح إنها تولي أهمية كبرى لتطلعات الشعوب المعنية، بشرط أن تكون هذه التطلعات متفقة مع سائر المبادئ والحقوق الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الصكوك الدولية الأخرى. وهي قد أعلنت باستمرار أنها مستعدة للنظر في المقترحات التي قد تقدمها هذه الشعوب بشأن مستقبلها.

١٩ - والمملكة المتحدة تعمد في الواقع إلى تأسيس علاقاتها مع الأقاليم التي تعتمد عليها بناء على مبدأ تقرير المصير. وهذا هو الموقف الذي أيدته اللجنة الخاصة أيضا، من الناحية النظرية، على الأقل. ومن المؤسف مع هذا أن اللجنة الرابعة لديها مضمون لمفهوم تقرير المصير يخالف ما لدى المملكة المتحدة، وأنها تواصل تطبيق هذا المفهوم على نحو انتقائي. وإذا كان تقرير المصير يعني حرية اختيار الهوية، فإن الهوية لا تعني الاستقلال، والشعوب التي اختارت أن تظل بريطانية قد قامت بذلك لأسباب صحيحة كل الصحة، دون وقوع أي ضغط عليها، فالشعوب المعنية تتمتع دائما بإمكانية الإعراب عن وجهات نظرها. والوفد البريطاني يطالب اللجنة بإدراك هذه الحقائق.

٢٠ - وأشارت إلى أن الحكومة البريطانية الجديدة قد قامت، منذ ما يزيد قليلا عن عام واحد، بإعادة النظر على نطاق واسع في العلاقات التي تربط المملكة المتحدة بأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وقد درست الحكومة بالتفصيل، في هذه المناسبة، وسائل تنمية وتعزيز وتحديث هذه الروابط، من خلال الاهتمام إلى أقصى حد بوجهات نظر الأقاليم المعنية، ومساءلة الحكومات المنتخبة ديمقراطيا عما إذا كانت ترغب في إدخال تعديلات أساسية على الروابط الدستورية. وقد أعربت الأقاليم بالإجماع عن رغبتها في الاحتفاظ بروابطها مع المملكة المتحدة. ومن المأمول فيه أن تعرض التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسة السالفة الذكر على البرلمان البريطاني في موعد غايته نهاية عام ١٩٩٨، في صورة كتاب أبيض.

٢١ - وقد اتخذت تعديلات أساسية عديدة ترمي إلى تحديث وتحسين طريقة معاملة المملكة المتحدة لهذه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مما يشير إلى رغبتها في إبرام علاقات جديدة معززة مع الأقاليم المعنية، وقد أنشأت بصفة خاصة في حزيران/يونيه ١٩٩٨ إدارة جديدة للأقاليم الواقعة فيما وراء البحار بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، وعينت لأول مرة وزيرا لأقاليم ما وراء البحار، وأعادة تسمية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي باسم "أقاليم ما وراء البحار" من الآن فصاعدا، مما يعد أكثر تكيفا مع روح الروابط الجديدة القائمة بين المملكة المتحدة وهذه الأقاليم.

٢٢ - ومن الواجب على اللجنة الخاصة أن تكون مفتوحة للتغيير أيضا وأن تكون كذلك مستعدة لإعادة النظر في علاقاتها مع الأقاليم كما فعلت الحكومة البريطانية، وأن تدرك أن الاستعمار قد ولى عصره، وأن ثمة عددا كبيرا من الأفكار الراسخة التي تتعلق بأحوال المعيشة السائدة في هذه الأقاليم تعد أيضا، مع هذا، أفكارا مسبقة وقد فات أوانها. ومصطلح "غير المتمتعة بالحكم الذاتي" لم يعد مناسبا على الإطلاق في كثير من الحالات، فثمة أقاليم عديدة من هذه الأقاليم قد بلغت ذلك المستوى الرفيع من الحكم الذاتي الديمقراطي الذي سعت لجنة إنهاء الاستعمار أن توفره لها. وعلاوة على ذلك، فإن المملكة المتحدة تقوم، وفقا لالتزاماتها بموجب الميثاق، بإبلاغ الأمم المتحدة على نحو منتظم بمعلومات مفصلة بشأن التقدم المحرز في هذا السبيل.

٢٣ - وخلال السنوات الماضية، بينت اللجنة الخاصة، من خلال التعديلات التي أدخلتها على بعض القرارات التي أوصت بها اللجنة، أنها تحبذ الجهود الرامية إلى زيادة توضيح حقائق العلاقات القائمة حاليا بين الدول القائمة بالإدارة والأقاليم. والوفد البريطاني لا يزال يرحب بهذه المرونة، وثمة أمل لديه في استمرارية هذا الاتجاه وفي توسيع نطاقه. وهو يرحب كذلك بالمعلومات الواردة مؤخرا، والتي تقول بأن اللجنة مستعدة للنظر من زاوية جديدة في أعمالها وأنشطتها المستقبلية، وخاصة تلك الأعمال والأنشطة المتصلة بالدول القائمة بالإدارة. والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد قامتا منذ عام بإبلاغ اللجنة بموقفهما المشترك بشأن بعض من هذه المسائل.

٢٤ - وفي النهاية، شددت على إقامة علاقات بناءة بين اللجنة والدول القائمة بالإدارة استنادا إلى حوار يقوم على الثقة المتبادلة، ثم قالت إن من المأمول فيه أن تأخذ اللجنة هذا في اعتبارها على النحو الواجب عند دراستها لشتى القرارات في المستقبل القريب.

٢٥ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال إنه إذا كان هناك مجال يحق للأمم المتحدة أن تفتخر فيه بأن أعمالها لصالح الحرية قد اتسمت دائما بالسداد، فإن هذا المجال هو دون شك مجال إنهاء الاستعمار، ومن هذا المنطلق أصبح حق الشعوب في تقرير المصير أمرا مفروضا كما لو كان حقا عالميا غير قابل للتصرف، وذلك بفضل تلك الصحوة التي تولدت عن حركة التحرير الكبرى في الخمسينات.

٢٦ - ومن الجدير بالتنويه، الظروف التي اكتنفت اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإذا كان هناك عدد كبير من الدول يحظى بعضوية الأمم المتحدة، فإن هذا يرجع، لا لمجرد التضحيات الهائلة التي قدمتها ملايين النساء والرجال فحسب، بل أيضا إلى الجهود الدائبة للجنة الخاصة.

٢٧ - ومع هذا، فإن ١٧ إقليما لا تزال تعيش تحت نير الاستعمار. وينبغي تشجيع الدول القائمة بالإدارة على الاضطلاع بتعاون مثمر صادق مع اللجنة الخاصة بهدف تمكين شعوب هذه الأقاليم من البت في مصيرها النهائي.

٢٨ - والدورة القادمة للجنة الخاصة، التي سيتفق موعد انعقادها مع انتهاء العقد الدولي لإنهاء الاستعمار، قد تكون مناسبة صالحة لإجراء تقييم للأعمال التي اضطلع بها أثناء السنوات العشر الأخيرة ولتحديد الأعمال التي سيضطلع بها مستقبلا.

٢٩ - وعلى المجتمع الدولي أن يقوم أكثر من أي وقت مضى بمساندة اللجنة الخاصة والجمعية العامة، اللتين ينبغي لهما أن تصبحا المنبر الطبيعي الذي تتجه إليه الشعوب الخاضعة لسيطرة الاستعمار كيما ترفع صوتها وتطالب بحريتها.

٣٠ - وبشأن مسألة الصحراء الغربية، يجدر بالترحيب ذلك النجاح الذي أحرزه المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد جيمس بيكر، حيث شجع مملكة المغرب وجبهة بوليساريو على الاتفاق بشأن سبل تنفيذ خطة التسوية وإجراء استفتاء حر نزيه على تقرير المصير. وبعد عام واحد من إبرام اتفاق هوستون، لا يسع الجزائر إلا أن تعرب عن غبطتها إزاء ما أحرز من تقدم في تنفيذ خطة التسوية وتحديد هوية الشخصيات المؤهلة للمشاركة في الاستفتاء.

٣١ - ومع هذا، فلا تزال هناك صعوبات كبيرة. فمن الواجب أيضا أن يكون هناك دعم دائم لما أحرزته عملية تحديد الهوية من نجاح، في إطار التمسك الدقيق باتفاق هوستون وخطة التسوية. ومن الواجب كذلك تأمين القيام في المهل المحددة بتنفيذ تدابير الخطة الأخرى، ولا سيما تسجيل عودة اللاجئين لأوطانهم من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي لم تتمكن بعد من الوصول للإقليم الصحراوي بكامله، ونشر الوحدات الهندسية ووحدات إزالة الألغام، مما لم يبدأ إلا بعد مضي ستة أشهر على أذن مجلس الأمن للاضطلاع بهذا. وينبغي في نهاية الأمر الحرص على ألا يقوم أي من الطرفين باتخاذ إجراء من شأنه أن يمس الخطة، مع الاضطلاع بجميع الاحتياطات اللازمة حتى لا يتعرض تنفيذ خطة التسوية هذه لعقبات جديدة.

٣٢ - ومن الضروري أن تتمكن الأمم المتحدة، بأسرع ما يمكن، من المضي في توقيع الاتفاقات المتعلقة بمركز القوات مع المغرب وموريتانيا والجزائر، حتى تستطيع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من النهوض بأعباء ولايتها على نحو مناسب. وستوقع الجزائر هذا الاتفاق في الأيام القليلة القادمة.

٣٣ - والجزائر التي لم تدخر جهدا على الإطلاق، بوصفها دولة مجاورة للدولة المراقبة، في سبيل التوصل لتسوية نهائية لمسألة الصحراء الغربية، تطالب الطرفين رسميا بالوفاء على نحو فعال بما التزما به من تعهدات. وهي ستواصل توفير المساندة للأمين العام ولمبعوثه الشخصي ولممثله الخاص بهدف تنفيذ خطة التسوية على نحو كامل ودقيق.

٣٤ - والجزائر حريصة أيضا على تسليط الضوء على مسؤولية الجمعية العامة بشأن مسألة الصحراء الغربية، وكذلك بشأن الاضطلاع بعملية التسوية حتى آخر مرحلة من مراحلها. وعلى الجمعية العامة أن تظل متيقظة إلى أقصى حد وأن تثبت صلابتها فيما يتصل بمراعاة التزامات كل من الطرفين. ومن الواجب عليها أن تساند بكل ما لديها من سلطة معنوية أعمال مجلس الأمن والأمين العام حتى يمكن تنظيم استفتاء تقرير المصير تحت رعاية الأمم المتحدة في أقصر وقت ممكن.

٣٥ - وإجراء استفتاء حر عادل نزيه، يمثل تعبيرا عن رأي شعب الصحراء، هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع الذي طال أكثر مما ينبغي ولتوفير الزخم المنتظر لبناء مغرب متحد مستقر يتمتع بالرخاء، مما تأمل فيه شعوب المنطقة قاطبة.

٣٦ - **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تحدث باسم رابطة دول جنوب شرقي آسيا فقال إن الأمم المتحدة قد حققت منذ نشأتها نجاحات كبيرة كثيرة، ومن أهم إنجازاتها، وهو إنجاز ضخم في نظر العديدين، تمكين عدد كبير من البلدان من ممارسة حقه في تقرير المصير وبلوغ الاستقلال، في أعقاب اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠. ومع هذا، فإن عملية إنهاء الاستعمار لم تتم بعد بكاملها، ولا يزال بعالمنا هذا عدد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتي لم تتمكن حتى اليوم من تقرير مركزها السياسي في المستقبل بحرية.

٣٧ - ورابطة دول جنوب شرقي آسيا حريصة على أن تؤكد من جديد أنها تساند مبدأ تقرير المصير الذي يرمي إلى القضاء على الاستعمار، مهما كان الموقع الجغرافي للأقاليم المعنية أو حجم سكانها. والرابطة تؤمن أيضا، علاوة على ذلك، بشرعية كافة صيغ تقرير المصير التي تتفق مع القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د ١٥)، حيث يحدد القرار الثاني سبل تنفيذ عملية القضاء على الاستعمار وتقرير المصير. وهي ترى أن من

الضروري، في هذا الصدد، أن يضطلع بتهيئة أحوال من شأنها أن تمكن شعوب الأقاليم التي لا تتمتع حتى اليوم بالحكم الذاتي من ممارسة حقها المقدس في تقرير مصيرها بحرية.

٣٨ - والرابطة ترحب باتباع اللجنة الخاصة في إطار الاضطلاع بأعمالها لنهج عملي يتسم بالابتكار، وهي تعلن استعدادها لمواصلة تأييد جهود إنهاء الاستعمار التي تبذلها اللجنة. وهي ترى، من هذا المنطلق، أنه لا يجوز لعملية إنهاء الاستعمار أن تكون قاصرة على اتخاذ تدابير سياسية، بل ينبغي لها أن تكون مصحوبة بجهود إنمائية ملموسة على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي. والأمر يتعلق، بادئ ذي بدء، بالدول القائمة بالإدارة، فيما يتصل بالقيام، بالتشاور مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بتيسير وضع برامج تثقيف سياسي تتيح توعية هذه الشعوب بالإمكانات المتاحة لها في مجال تقرير المصير. ومن الواجب على هذه الدول، علاوة على ذلك، أن تعمل على تهيئة تنمية اقتصادية متوازنة تؤدي إلى تزويد هذه الشعوب بمستوى معين من الاكتفاء الذاتي. وينبغي أيضا للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تضع برامج لتوفير المعونة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن تواصل إعطاء الأولوية لتعزيز وتنويع اقتصاداتها؛ كما ينبغي أن يراعى على النحو الواجب ذلك الدور الحاسم الذي يضطلع به التثقيف والتنمية، وخاصة التنمية البشرية. ويجب في نهاية المطاف، عند تخطيط الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية، أن تكون هناك مراعاة تامة لمصالح الشعوب المعنية، التي ينبغي الإبقاء على ما لها من بيئة وتراث ثقافي.

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تجد الرابطة لزاما عليها أن تسلط الضوء على أن ثمة أهمية للحصول على المعلومات المتصلة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ونشرها، على النحو الوارد في المادة ٧٣ من الميثاق. ومن الواجب على الأمم المتحدة، من أجل القيام بهذا، أن تدرس مختلف الحلول الممكنة (إيفاد بعثات الأمم المتحدة، عقد حلقات دراسية إقليمية أو محافل أخرى).

٤٠ - والرابطة قد لاحظت، أثناء السنوات الماضية، أن الأحوال قد تطورت بشكل إيجابي في بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومن ثم، فإن لديها أمل قوي في زيادة انتشار هذا التقدم المحرز. وهي تؤكد من جديد، في النهاية، أنها ملتزمة بقرار الجمعية العامة ١٨١/٤٦ المتصل بالعقد الدولي لإنهاء الاستعمار، الذي يرمي إلى تحرير العالم من الاستعمار، ومن حسن الحظ أن هذا الهدف يبدو في متناول المجتمع الدولي، ولكنها تقترح، من أجل بلوغ هذا الهدف، التحلي بروح التعاون والتوافق بناء على مبدأي العدالة والثقة المتبادلة مع استهداف خدمة مصالح الجميع.

٤١ - **السيد تيجيريا** (بنما): تحدث باسم البلدان أعضاء مجموعة ريو، فقال إنه يلاحظ أن عملية إنهاء الاستعمار لم تتحقق، وأنه لا تزال توجد ١٧ إقليما لا تتمتع بالحكم الذاتي، وغالبيتها تقع في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي.

٤٢ - ومع هذا، فإن البلدان أعضاء مجموعة ريو تسلم بأن الأمم المتحدة قد أحرزت نجاحات باهرة في ميدان إنهاء الاستعمار وأنها قد التزمت بكل وضوح بالعمل على تحقيق هذا الهدف، مما أتاح بالتالي لأكثر من ٨٠ في المائة من أعضائها الحاليين بلوغ الاستقلال. وهذه البلدان تحيي بصفة خاصة تلك المساهمة الفذة التي قدمتها اللجنة الخاصة في قضية إنهاء الاستعمار، وهي تشير أيضا إلى أن هذه اللجنة قد أكدت أنه يتعين على الدول القائمة بالإدارة أن تهيئ الأحوال اللازمة لتمكين شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من القيام بحرية وبدون تدخل بممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١

(د - ١٥). وهي ترحب بما أنجزته في هذا الصدد نيوزيلندا، وكذلك بالتقدم المحرز من جانب دول أخرى قائمة بالإدارة.

٤٣ - وتجد هذه البلدان لزاما عليها، بالإضافة إلى ذلك، أن تنوه بما تحقق من تقدم في عام ١٩٩٨ بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة، وتشير في هذا الصدد إلى روح التعاون التي أبدتها فرنسا، ومن رأيها أن اتفاقات نوميا، التي تم التفاوض بشأنها بين الأطراف على نحو يتسم بالحرية، سوف تكفل مرحلة الانتقال إلى حين الاتفاق بشأن المركز النهائي للإقليم.

٤٤ - وهذه البلدان تحث الدول القائمة بالإدارة على القيام مرة أخرى بتهيئة أحوال سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية من شأنها أن تتيح للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تواجه المستقبل بثقة، وهي تشير في هذا السياق إلى المذكرة التي وجهها نائب رئيس اللجنة إلى هذه الدول القائمة بالإدارة، حيث اقترح إيفاد بعثات إلى بعض الأقاليم غير المتمتعة الذاتي، وفقا لرغبات سكان الأقاليم المعنية.

٤٥ - والحلقات الدراسية تشكل مصادر للمعلومات لا يمكن الاستغناء عنها، لا سيما وأن الدول القائمة بالإدارة لا توفر كافة المعلومات التي ينبغي لها أن تقدمها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ومشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية تمكن اللجنة الخاصة من الحصول على معلومات مباشرة بشأن الأحوال السائدة في الأقاليم المعنية. وفي هذا الإطار، تجد البلدان أعضاء مجموعة ريو أن من الواجب عليها أن تحيي ذلك النجاح الذي أحرزته الحلقة الدراسية التي عقدت في نادي (فيجي) في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٤٦ - وهذه البلدان تشجع الدول القائمة بالإدارة، بالإضافة إلى ذلك، على اتخاذ تدابير فعالة لحفظ وكفالة حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في السيطرة على مواردها الطبيعية، وهو حق غير قابل للتصرف، إلى جانب حقها في إدارة تنمية هذه الموارد في المستقبل وفي ممارسة هذه التنمية بحرية، وهي ترى أنه لا يجوز بأي حال نشر أو تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمناطق المجاورة لها.

٤٧ - وعلاوة على ذلك، فإن هذه البلدان تثني مع التقدير على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مسألة تيمور الشرقية، وتجد لزاما عليها بصفة خاصة أن تحيي الجهود المبذولة من جانب الممثل الخاص للأمين العام. وهي ترحب أيضا بالتمكن من تحقيق مزيد من المشاركة من قبل سكان تيمور الشرقية في مجال التماس حل، وبما قرره وزيرا خارجية إندونيسيا والبرتغال من إنشاء قسمين لرعاية المصالح في كل من عاصمتيهما قبل نهاية عام ١٩٩٨.

٤٨ - وبالإضافة إلى هذا، تثني هذه البلدان مع التقدير على تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/1998/849) بشأن مسألة الصحراء الغربية، الذي يشير إلى حدوث تقدم هام في مجال حق إعداد الناخبين، وهي تعلن أنها مقتنعة بإمكانية حل المسائل المعلقة الواردة في هذا التقرير على نحو عاجل. وهي حريصة كذلك على تحية وتشجيع تلك الجهود المبذولة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي بهدف إيجاد حل وسط يتيح القيام دون إبطاء بإجراء استفتاء عادل غير منحاز بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وفقا لخطة التسوية التي قبلها الطرفان، وعملا باتفاقات هوستون المبرمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وهي تأمل في أن يتعاون طرفا هذه الاتفاقات حتى يتمكنا من إيجاد حل نهائي لمشكلة الصحراء الغربية.

٤٩ - وهي تعلن من جديد أنها مقتنعة بأن العلاقات الثنائية الطيبة القائمة بين حكومة جمهورية الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة ستتيح إيجاد حل سلمي دائم لمشكلة السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا وساندوتش الجنوبية، وهي مشكلة تثير الخلاف بين الحكومتين، وذلك طبقا لقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ذات الصلة.

٥٠ - وفي النهاية، فإن البلدان أعضاء مجموعة ريو تعيد تأكيد التزامها الكامل بمساندة عملية إنهاء الاستعمار، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللقرار ١٥١٤ (د-١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ذات الصلة، إلى جانب التزامها بالأهداف النبيلة لعقد إنهاء الاستعمار، ومن ثم، فإنها تطالب الجمعية العامة بتوفير كامل تأييدها للجنة الخاصة فيما يتصل بذلك الجهد الضخم الذي لا يزال يتعين عليها أن تضطلع به.

٥١ - **السيد شن غوفانغ** (الصين): قال إن من أهم الإنجازات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة ما قامت به من مساعدة عدد من البلدان على التخلص من نير الاستعمار وبلوغ الاستقلال. وعلى هذا الصعيد، أدى إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي اعتمد في عام ١٩٦٠، إلى التعجيل بشكل كبير في مسيرة إنهاء الاستعمار وإلى القيام على نحو ملموس بتغيير تكوين الأمم المتحدة وهيكل العلاقات بين الدول.

٥٢ - وعلى هذا، فإن عملية إنهاء الاستعمار لا يزال أمامها الكثير حتى تكتمل، وما فتئ العالم يضم أكثر من اثني عشر إقليما لا تتمتع بالحكم الذاتي. ومن الواجب بالتالي على الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها إذا كانت تريد تحقيق ذلك الهدف الذي وضعته لنفسها في مجال إنهاء الاستعمار قبل نهاية هذا القرن.

٥٣ - وحكومة وشعب الصين ما برحا دائما يساندان قضية شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تكافح من أجل تقرير المصير والاستقلال. والوفد الصيني يعتقد أن المبادئ ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان السالف الذكر تحتفظ بكل ما لها من نفع عملي، وهو يلاحظ أن الميثاق، شأنه شأن الإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، يؤيد حق الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير، وهو حق غير قابل للتصرف. وبغية التمكن من ممارسة هذا الحق، يجب على كافة الأطراف المعنية، وخاصة الأمم المتحدة وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة، أن توحد جهودها، كما يجب على هذه الدول القائمة بالإدارة بصفة خاصة أن تتعاون على نحو أكثر وثاقة مع الأمم المتحدة وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تخضع لإدارتها.

٥٤ - ونشر المعلومات المتصلة بإنهاء الاستعمار وتنظيم حلقات دراسية إقليمية تحظى بمشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يشكلان وسيلتين فعالتين للإطلاع على رغبات شعوب هذه الأقاليم، وكذلك على أحوالهم. وعلاوة على ذلك، يؤيد الوفد الصيني إيفاد مزيد من بعثات التفتيش إلى هذه الأقاليم من جانب الأمم المتحدة. وهو يأمل في أن تتعاون الدول القائمة بالإدارة تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة، وفي أن تكون شعوب الأقاليم التي تخضع لإدارة هذه الدول على علم تام بحقوقها، وفي أن هذه الدول ستستمر في توفير المعلومات ذات الصلة، إلى جانب موافقتها على دخول بعثات التفتيش إلى الأقاليم التابعة لولايتها.

٥٥ - وحيث أن اقتصاد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يتسم بمزيد من الضعف بالقياس إلى اقتصادات البلدان الأخرى، فإنه ينبغي تزويد هذه الأقاليم بمعونة متزايدة تمكنها من بناء قاعدة اقتصادية متينة. ومن الواجب على الدول القائمة بالإدارة أن تعمل على تشجيع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بالأقاليم الخاضعة لإدارتها، فضلا عن تنويع اقتصاداتها. وعلى جماعات المصالح الأجنبية التي تعمل في هذه الأقاليم أن

تدرك تماما مصالح ورغبات السكان المحليين، وأن تحمي الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المعنية. وفي نفس الوقت، يجب على وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وسائر الهيئات أن تواصل اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل العمل على تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية بهذه الأقاليم.

٥٦ - وأثناء العام الماضي، أثبتت اللجنة الخاصة، بفضل ما اضطلعت به من أعمال بتوجيه من سفير كوبا، أنها تضطلع بجهود نشطة من أجل إنجاز عملية إنهاء الاستعمار على نحو ناجح. ومن هذا المنطلق، تمكنت جزر توكيلاو وكاليدونيا الجديدة من الاتفاق مع كلا الدولتين القائمتين بالإدارة بشأن بعض من المسائل ذات الصلة، وهذا تقدم يمثل مرحلة هامة على طريق إنهاء الاستعمار. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة الخاصة قد اتخذت قرارات مستقلا يتعلق بمسألة غوام، كما أن رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة قد قدم إلى أعضاء اللجنة وثيقة شبه رسمية تتضمن مقترحات عديدة بشأن تعزيز أعمال اللجنة في المستقبل.

٥٧ - وفي النهاية، ولما كان اقتراب القرن الحادي والعشرين يضفي طابعا يتسم بمزيد من العجلة على أعمال الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار، فإن الوفد الصيني يعلن أنه مستعد للمشاركة بنشاط في هذه الجهود وللتعاون على نحو كامل لتحقيق هذه الغاية مع سائر أعضاء اللجنة.

٥٨ - **السيد غوني** (أوروغواي): قال إنه يؤيد دون تحفظ البيان الذي أدلى به وفد بنما باسم البلدان أعضاء مجموعة ريو. وذكر أنه يرغب مع هذا في تقديم بعض الإيضاحات. وبيَّن أن وفده يساوره قلق شديد إزاء وجود ١٧ إقليما لا تتمتع حتى الآن بالحكم الذاتي.

٥٩ - وبغية استكمال خطة العمل المتصلة بعقد إنهاء الاستعمار، يقترح وفد أوروغواي الشروع في تقييم كامل قدر الإمكان للتقدم المحرز أثناء العقد. ومن الواجب على اللجنة أن تتطلع إلى عام ٢٠٠٠، الذي يوافق نهاية العقد، وأن تتخذ الترتيبات اللازمة لتحقيق الغاية النهائية، وهي "قيام شعوب جميع الأقاليم التي لم تحظ بعد بالحكم الذاتي، بدون استثناء، بممارسة حقها في تقرير المصير".

٦٠ - وبشأن ما أحرز من تقدم فيما يتصل بتوكيلاو وتيمور الشرقية، يلاحظ أن ثمة أهمية لإنشاء آلية تتيح تقييم الحالة المتعلقة بتنظيم خطة العمل وتحديد أهداف واضحة فيما يخص طريقة اضطلاع الأمم المتحدة بعملها في ميدان إنهاء الاستعمار في المستقبل، وذلك بأسلوب يكفل تعاون الدول القائمة بالإدارة. ومن أجل تهيئة التقارب بين الأطراف المعنية، ينبغي للجنة أن تعمل على ألا ينظر إلى هذه الآلية بوصفها تتضمن ولاية تتعارض مع مصالح هذه الدول، وهذا سيتيح تحديد إطار أنشطة إنهاء الاستعمار التي ستضطلع بها الأمم المتحدة في الألف عام الجديدة.

٦١ - ووفد أوروغواي يرحب بأن كاليدونيا الجديدة قد فتحت الطريق أمام إيفاد البعثات إلى الأقاليم، من خلال المثال الذي قدمته.

٦٢ - وبشأن مسألة الصحراء الغربية، يعرب وفد أوروغواي مرة أخرى عن شعوره بالارتياح إزاء التقدم المحرز في إطار اتفاقات هوستون، التي أتاحت التقارب بين الحكومة المغربية وجبهة بوليساريو. وهذه الاتفاقات تشكل الإطار المناسب لوضع خطة سلام من شأنها أن تفضي إلى إجراء استفتاء نزيه عادل حر يسمح، على نحو نهائي، بتهيئة حل منصف ديمقراطي لهذه المشكلة من مشاكل إنهاء الاستعمار. ومن الواجب على الجمعية العامة أن تكفل حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

٦٣ - ويرحب وفد أوروغواي بقيام حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بالعمل على حل مشكلة جزر مالفيناس على نحو مرض.

٦٤ - **السيد ميليندييز - باراهونا** (السلفادور): تحدث باسم بنما والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، فرحب بما أحرزته الأمم المتحدة من نجاح في ميدان إنهاء الاستعمار منذ عام ١٩٤٥. وقال إن ثمة بلدانا عديدة في الواقع قد تمكنت من بلوغ الاستقلال، أو من الاتحاد الحر مع دول أخرى مستقلة، من منطلق ممارستها لحقها في تقرير المصير، وأصبحت تحظى بعضوية كاملة في الأمم المتحدة. وإقليم بالاو، وهو آخر إقليم كان يخضع للوصاية، قدبلغ الاستقلال في عام ١٩٩٤. ومع هذا، فإن من الضروري للشعوب التي لا تحظى حتى الآن بالحكم الذاتي أن تتمكن من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال.

٦٥ - ومن المؤكد دون أدنى شك أن هناك أهمية للمادة ٧٣ من الفصل الحادي عشر من الميثاق (تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي)، وهذه المادة تشدد على أن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول، كما أنها توضح مسؤوليات الدول القائمة بالإدارة. ولا ريب كذلك في أهمية القرار ١٥١٤ (د-١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والإعلان المتعلق بالعقد الدولي لإنهاء الاستعمار والإعلان المتعلق بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، فيما يتصل بمتابعة عملية إنهاء الاستعمار.

٦٦ - ومن الجدير بالترحيب ما أعلنته الدول القائمة بالإدارة من استعدادها للتعاون مع اللجنة الخاصة، وتزويدها بالمعلومات المتصلة بحالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتمكينها من إيفاد بعثات زائرة كيما تحصل على معلومات مباشرة بشأن أحوال الشعوب وتطلعاتها.

٦٧ - واستطرد قائلا إن البلدان التي يتحدث باسمها تحيط علما مع الارتياح بالتقدم الذي أحرز في بداية الاتصالات بين إندونيسيا والبرتغال بشأن تيمور الشرقية.

٦٨ - وهذه البلدان تشعر بالغبطة إزاء ما أحرز من تقدم، بالتعاون مع الطرفين المعنيين مباشرة، في تنفيذ خطة تسوية مسألة الصحراء الغربية وتحديد هوية الأشخاص المؤهلين للمشاركة في الاستفتاء. وهي تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تنظيم استفتاء حر عادل غير منحاز لتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير.

٦٩ - وهذه البلدان مستعدة لمساندة مطالب الشعوب التي قد تقرر أن تمارس حقها السيادي في تقرير المصير والاستقلال. وهي تشعر، لكونها من الدول الأعضاء، أن ثمة التزاما عليها بالاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بها على الساحة الدولية، وفقا لأحكام الميثاق والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والصكوك الدولية التي انضمت إليها. وهي ترحب بما قرره الأمين العام في نهاية عام ١٩٩٧ من الإبقاء على برنامج إنهاء الاستعمار في إدارة الشؤون السياسية وتزويد الفريق المعني بإنهاء الاستعمار بالموارد الضرورية لاضطلاعه بولايته حتى اختتام عقد إنهاء الاستعمار.

٧٠ - وغالبية الدول الأعضاء مستعدة لتأييد الأمم المتحدة حتى تستطيع بلوغ أهداف العقد، وحتى تتمكن كافة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة حق تقرير المصير قبل نهاية فترة الألف عام هذه.

٧١ - وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس تكرر الإعراب عن تأييدها لإجراءات الأمم المتحدة لصالح إنهاء الاستعمار. وفي الوقت الذي يُحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ملموسة حتى تحقق الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي ما تصبوا إليه، وحتى تتمكن هذه الشعوب من الاستفادة من الحقوق الواردة في هذا الصك.

٧٢ - **السيدة سميث** (المملكة المتحدة): أعلنت، في إطار ممارسة حقها في الرد في أعقاب البيانات التي أدلى بها ممثلو بنما وأورواغواي والسلفادور بشأن مسألة السيادة على جزر فوكلاند وسائر الأقاليم الواقعة في جنوب المحيط الأطلسي، أن موقف المملكة المتحدة فيما يتصل بهذه المسألة قد اتضح على يد الممثل الدائم للمملكة المتحدة عندما مارس حقه في الرد على وزير خارجية الأرجنتين بجلسة عامة للجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

طلبات استماع

٧٣ - **الرئيس**: أبلغ الوفود أنه تلقى رسائل تتضمن عددا من طلبات الاستماع بشأن غوام وتنفيذ الإعلان وكاليدونيا الجديدة والصحراء الغربية، كما تلقى رسالتين من حاكم غوام ووزير جبل طارق، حيث طلب أن يتحدث أمام اللجنة بشأن هذين الإقليمين. واقترح القيام، وفقا للممارسة المتبعة، بتعميم هذه الرسائل، التي يبلغ عددها ١١، بوصفها من وثائق اللجنة وبأن يُنظر فيها في الجلسة القادمة.

٧٤ - **السيد سنوسي** (المغرب): طلب معرفة أسماء مقدمي طلبات الاستماع بشأن الصحراء الغربية.

٧٥ - **الرئيس**: تلا أسماء الراغبين في التحدث أمام اللجنة، إلى جانب أسماء المنظمات التي ينتمون إليها.

٧٦ - **السيد سنوسي** (المغرب): تساءل، فيما يتصل بالتحدث عن الصحراء الغربية، عن أي صلة قد تربط مقدمي طلبات الاستماع المعنيين بهذه المسألة، باستثناء من ينتمون لأصل صحراوي. وقال إن هذا هو الإقليم الوحيد الذي تقبل اللجنة بشأنه طلبات للاستماع. والوفد المغربي يرغب في معرفة ما إذا كانت هناك أي قاعدة في هذا الصدد.

٧٧ - **الرئيس**: قال إنه يسلم بأنه لا يعرف ماهية الصلة بين مقدمي طلبات الاستماع المعنيين ومشكلة الصحراء الغربية، ولكن هذا هو الذي سيوضحه بالضبط هؤلاء المقدمون. والأمر يتعلق في هذه المرحلة بالبت فيما إذا كان يتعين تعميم الرسائل، لا بإبداء الرأي بشأن موضوع الطلبات، وهذا هو ما يمكن أن تقوم به الوفود بمجرد إحاطتها علما بها. وقال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض فإنه سيعتبر أن اللجنة توافق على تعميم طلبات الاستماع لدراستها في الجلسة القادمة.

٧٨ - **ولقد تقرر ذلك.**

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠.